آراء أبي سعيد السّكّريّ في الجموع في "شرح أشعار الهذليّين" تحليل ودراسة

*ريم فرحان المعايطة**

ملخص

يعدّ أبو سعيد السّكّريّ أحد أهمّ الأعلام الّذين أخذوا على عاتقهم النّظر في الشّعر والشّعراء وجمع دواوينهم المفردة، وصنع دواوين عدد من القبائل. وينهض هذا البحث بالنّظر في الشّرح الّذي قدّمه السّكّريّ في "شرح أشعار الهذليّين"، وقد بثّ فيه كثيرًا من المسائل الّتي تحتاج إلى بحث وتدقيق؛ ففيه آراء مهمّة في اللغة والنّحو والصّرف، ولكنّ الّذي استوقفني في أثناء قراءتي لهذا الشّرح هو إشاراته وآراؤه في الكلمات الدّالّة على الجمع، فقد وردت آراء عديدة، لم يخرج فيها على المألوف في الجموع، ولكنّني سأدير بحثي على مسائل الجمع الّتي بدت في شرحه غير سائرة على المعلوم والمحكم من أقوال العرب، وهي: الجمع الّذي لا مفرد له، والجمع الّذي خالف القياس، ومجيء المفرد مكان الجمع، ومجيء المفرد والجمع بوزن واحد وكلمة واحدة، وإطلاق الجمع على المثنّى، ومجيء المفرد بصيغة الجمع.

وسيكون منهج البحث قائمًا على عرض آراء السّكّريّ، ثمّ تحقيقها من المعاجم خاصّة، وإن اقتضى الأمر النّظر في كتب النّحو واللغة والصّرف وأيّ مصدر له صلة فعلتُ، ثمّ مناقشة هذه الآراء بالتّفصيل، من أجل التّحقّق من صوابها.

وقد رأيت أنّ بعض آراء السّكّريّ قد كانت صوابًا عند اللغويّين من بعده، وأوردوها من غير نسبتها إليه، لأنّها معروفة وغير شاذّة، وبعضها الآخر قد كان معارضًا فيها، وقد ناقشته في موضعه من هذا البحث.

الكلمات الدالة: أبو سعيد السّكّريّ، الجموع، أشعار الهذليّين.

المقدمــة

يضطلع أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ بتقديم تراث شعريّ ضخم لعدد من شعراء الجاهليّة وصدر الإسلام والعصر الأمويّ والعصر العبّاسيّ[1]، والنّاظر فيما صنعه السّكريّ يدرك الفضل الّذي أسداه للمكتبة العربيّة وللدّارسين، فقد جمع دواوين شعراء كثر، كما جمع أشعار عدد من القبائل[2]، ويقول ابن النّديم في ذلك: "قال محمّد بن إسحاق: الّذي عمل من العلماء أشعار الشّعراء فجوّد وحسّن أبو سعيد السّكّريّ، واسمه الحسن بن الحسين"[3].

وكان من الكتب المهمّة الّتي وصلت إلينا من شعر القبائل شرح أشعار الهذليّين الّذي صنعه أبو سعيد السّكّريّ وشرح أشعاره، ولعلّ هذا الشّرح هو من دواوين القبائل القليلة الّتي وصلت إلينا، وحين يجيل الباحث النّظر في هذا الشّرح، يجده ممتلئًا بالقضايا المهمّة الّتي ينبغي التّوقّف عندها، ففيه الإشارات اللغويّة والنّحويّة والمعجميّة والتّاريخيّة الّتي تتحدّث عن الوقائع وأيّام العرب ولغات القبائل والعادات الاجتماعيّة الخاصّة بالجاهليّة وبقبيلة هذيل.

أوّلا: الجمع الّذي لا مفرد له

ذكر السّكّريّ ثلاث كلمات دالّة على الجمع، وبيّن أنْ لا مفرد لها، وهي:

- نُوْب: وقد وردت في أثناء شرحه للبيت:

"إذا لَسَعَتْهُ النَّحلُ لم يرجُ لَسعَها
وخالَفَها في بيْتِ نُوْبٍ عَوامِلِ"

... نُوْب: تنتاب المرعى، فتأكل ثمّ ترجع فتعسّل، يقال: نائب ونُوْب مثل: عائذ وعُوْذ... ولا واحد للنُّوْب"[4]. ويظهر النّصّ لنا أنّ السّكّريّ ذكر من غير تصريح أنّ كلمة نائب مفرد، بدليل قوله: نائب ونوب، وقاسها على: عائذ الّتي جمعها عُوْذ، كما أنّه قال بعد سطريْن بأنّ النُّوْب لا واحد لها.

وعند تحقيق هذه المسألة، وجدت الآراء الآتية:

1- يذكر ابن السّكّيت هذا البيت، ويقول:"والنُّوْب: النّحل،

* قسم العلوم الإنسانيّة، كلّيّة الهندسة التّكنولوجيّة، جامعة البلقاء التّطبيقيّة، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/5/5، وتاريخ قبوله 2014/6/17.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وهي جمع نائب، كما يقول: فاره وفُرْه،...،قال أبو ذؤيب: إذا لسعتْه النّحلُ لم يرجُ لسعَها وحالفها في بيت نُوْب عوامل"[5].

2- يذكر ابن سيده هذا البيت ثمّ يورد رأي أبي حنيفة، فيقول:"...أبو حنيفة: واحد النّوْب نائب، مثل: عائذ وعوذ"[6].

3- يذكر البغداديّ هذا البيت ضمن ذكره للقصيدة كلّها، ويورد آراء متعدّدة، فيقول:"والنُّوْب: النّحل لا واحد له، وقال ابن الأعرابيّ: هو جمع نوبيّ، سمّوها بذلك لسوادها. وقال الأصمعيّ: هو جمع نائب، كعائذ وعُوْذ"[7].

وحين نستعرض هذه الآراء، نرى فيها عدم اتّفاق بين اللغويّين، وهي تقع في ثلاثة اتّجاهات:

1- أنّ النّوْب بضمّ النّون وسكون الواو هي جمع نائب، مثل: عائذ وعُوْذ، وهذا ذكره السّكّريّ أوّلا، وذكره ابن السّكّيت والأصمعيّ وأبو حنيفة.

2- أنّ النُّوْب جمع لا واحد له، وهذا رأي السّكّريّ والبغداديّ.

3- أنّ النُّوْب جمع نوبيّ، وهو رأي ابن الأعرابيّ.

وقد بحثت بعد هذا كلّه فوجدت ابن منظور قد حلّ هذه القضيّة بالعودة إلى معنى الكلمة، إذ ذكر رأي أبي عبيدٍ في هذه المسألة، فيقول:"والنُّوْب والنُّوْبَة أيضًا: جيل من السّودان، الواحد نُوْبيّ، والنُّوْب: النّحل، وهو جمع نائب، مثل: عائط وعُوْط، وفاره وفُرْه؛ لأنّها ترعى وتنوب إلى مكانها...قال أبو عبيدة: سمّيت نُوْبًا؛ لأنّها تضرب إلى السّواد، وقال أبو عبيد: سمّيت به؛ لأنّها ترعى ثمّ تنوب إلى موضعها، فمن جعلها مشبّهة بالنّوب لأنّها تضرب إلى السّواد، فلا واحد لها، ومن سمّاها بذلك لأنّها ترعى ثمّ تنوب، فواحدها نائب شبّه ذلك بنوبة النّاس، والرّجوع لوقت مرّة بعد مرّة. والنّوب: جمع نائب من النّحل؛ لأنّها تعود إلى خليّتها"[8].

ويذكر الزّبيديّ هذا[9]، ويقول كذلك: "قال ابن منظور: النُّوب: جمع نائب من النّحل؛ لأنّها تعود إلى خليّتها"[10].

فنلحظ بعد هذا الاستعراض أنّ السّكّريّ قد قدّم رأيَيْن في كلمة النّوب، ولكنّ أبا عبيد استطاع أن يزيل الإبهام القائم، فلا يوجد تناقض في الّذي جاء به السّكّريّ، ولكنّه ذكر رأيَيْه بحيث يبدوان متناقضيْن، ولو لم نجد رأي أبي عبيد، لرُمِي السّكّريّ بالخطأ والتّناقض، لذلك يؤخذ عليه أنّه لم يفصّل رأيه كما فعل أبو عبيد، مع أنّه ذكر ما ذكره أبو عبيد، حتّى إنّه ذكر أنّ مفرد النّوب نائب بعد معنى: أنّها تنتاب المرعى فتأكل ثمّ ترجع فتعسّل، وتذهب وتجيء، وذكر كذلك أنّه لا واحد لها بعد رأي أبي عبيدة الّذي قال فيه: إنّما سمّيت نوبًا لسواد فيها، وعلى هذا، يحار القارئ في تخليص رأيي السّكّريّ والتّفريق بينهما، إلا بعد الاطّلاع على رأي أبي عبيد.

ومن الجدير بالذّكر أنّ ابن الأعرابيّ قدّم رأيًا جديدًا، هو أنّ النّوب جمع نوبيّ، مثل روميّ روم، ولكنّ الّذي أراه أولى بالصّواب هو ما أورده ابن منظور عن أبي عبيد، مع أنّ ابن منظور ذكر رأيه بأنّ النّوب جمع نائب، وهو رأي يُضاف إلى الآراء الّتي أوردناها آنفًا.

- الأفناء: وقد وردت في أثناء شرح السّكّريّ للبيت الآتي:

الموعِدينا في أنْ تُقَتِّلَهمْ
أبناءُ فَهْمٍ وبيْنَنا بُعَدُ

فيقول:"...ويروى: بأن تقتّلنا أفناء فهم. الأفناء: من أفناء النّاس، لا واحد له"[11].

فنلحظ أنّ السّكّريّ يؤكّد أنّه لا يوجد للفظة أفناء مفرد، وعند البحث في كتب اللغة والمعاجم، لم أجد من يقول برأي السّكّريّ سوى ابن سيده، إذ يقول:"أبو حاتم: قالت أمّ الهيثم: هؤلاء قوم من أفناء النّاس-وتفسيره قوم نُزّاع-أي أخلاط من هاهنا وهاهنا، ولم يَعرِف للأفناء واحدًا"[12].

ولو تدبّرنا نصّ ابن سيده، لرأينا فيه إيماءة نفي، وهذا النّفي يعني أنّه لا يعرف واحدًا لكلمة الأفناء، وكونه ينفي معرفته، لا يعني عدم وجود مفرد لهذه الكلمة، فعدم وجود الدّليل لا يدلّ على عدم وجود المدلول؛ لذلك يعدّ هذا دليلا يمكن أن يفهمه القارئ من هذا النّصّ على وجود مفرد لكلمة الأفناء، على غير الّذي صرّح به السّكّريّ، حين أكّد أنْ لا واحد لها، وشتّان بين أن ينفي وجود المفرد وبين أن ينفي عدم معرفته به، فالسّكّريّ قطع الأمر بعدم وجود مفرد، وهذا غير دقيق، ولكنّ نصّ ابن سيده كان أقرب إلى الدّقّة، حين نفى معرفته بوجود مفرد، إذ يدلّ نفيه -كما ذكرت- على وجوده، لكنّه لا يعرفه، ولم ينته إليه علمه.

وقد ذكر الأزهريّ رأيَيْن في هذه المسألة، إذ أثبت رأي ابن الأعرابيّ بوجود مفرد هو فِنْو، ثمّ قال بأنّه لا يعرف لكلمة الأفناء واحدًا، فيقول:"ابن الأعرابيّ: بها أفناء من النّاس وأعناء، أي أخلاط، الواحد: عِنْو وفِنْو، وقال أبو حاتم وأبو الهيثم: يقال: هؤلاء من أفناء النّاس، ولا يقال في الواحد: رجل من أفناء النّاس، وتفسيره قوم من هاهنا وهاهنا نُزّاع، ولم نعرف لها واحدًا"[13].

وواضح أنّ ابن سيده قد أخذ برأي الأزهريّ الّذي هو أسبق منه، وإنّما قدّمت رأي ابن سيده المتأخر(ت458هـ) على الأزهري المتقدّم(ت370هـ)؛ لأنّه ذكر رأيًا واحدًا فقط، ولكنّ الأزهريّ قدّم رأيَيْن، ثمّ تبنّى رأيًا يقول بعدم معرفته بمفرد لهذه الكلمة.

والغريب أنّ الأزهريّ يعلن عدم معرفته بوجود مفرد لهذه الكلمة، مع أنّه قبل سطريْن يثبت رأي ابن الأعرابيّ الّذي يذكر

مفردها، وهذا يدلّ على تناقض واضطراب، فما دام أنّه ذكر رأي ابن الأعرابيّ بوجود مفرد، فهذا يعني أنّه يَعرِف، ومن الغريب أن يقع مثل الأزهريّ الّذي يقول بعد سطريْن بعدم معرفته بوجود مفرد لهذه الكلمة في مثل هذا الاضطراب، وعلى هذا، فالأَوْلى بالصّواب هو رأي ابن الأعرابيّ الّذي يقول بأنّ المفرد هو فِنْو.

ويستمرّ العلماء بعد ذلك بذكر مفرد لهذه الكلمة، فالصّاحب بن عبّاد(ت385هـ) يقول:"أتانا فَنْءٌ من النّاس، أي جماعة، وجمعه أفناء، ولا أدري من أيّ أفناء النّاس هو"[14]. ويقول ابن جنّي(ت392هـ):"وواحد الأفناء: فَنى مقصور، لامه مشكلة، وينبغي عندي أن تكون من الواو من قولهم: شجرة فَنْواء، ووجه التقائهما أنّ أفناء النّاس جهاتهم ونواحيهم، وشجرة فَنْواء، أي لها أفنان ونواحٍ"[15].

ويقول أبو حيّان التّوحيديّ(ت414هـ): "وقال(والكلام منسوب لابن الأعرابيّ؛ لأنّه عطفه على قول قبله): واحد أفناء النّاس فَنا، مثل قَفا..."[16]. ويذكر ابن الأثير المحدّث (ت606هـ): "... رجل من أفناء النّاس، أي لم يعلم ممّن هو، الواحد: فِنْو، وقيل: من الفِناء، وهو المتّسع من الدّار. ويجمع الفِناء أفنية"[17].

وقد جمع ابن منظور(ت711هـ) كلّ الآراء الّتي وردت قبلا: النّافية والمؤكّدة، ولم يبدِ رأيه في الأمر، بل ذكرها دون أن يناقشها[18]، ولا حاجة لإثباتها ثانية اجتنابًا للتّكرار.

ويقول شمس الدّين الشّاميّ(ت942هـ): "...من أفناء قريش. الأفناء: جمع فِنْو، كأحمال وحِمْل، أي أخلاطهم"[19]، وينقل في موطن ثانٍ قول ابن الأثير في النّهاية الّذي ذكرناه[20]، ويعود في موطن ثالث فيقول:"أفناء العرب: جمع فِنْو، وهو الّذي ممّن هو"[21].

وبعد هذا الاستعراض، نخرج بما يأتي:

1- أنّ السّكّريّ قد قطع بعدم وجود مفرد للأفناء.

2- أنّنا وجدنا من العلماء من ينفي معرفته بوجود مفرد للأفناء.

3- أنّنا وجدنا عددًا من العلماء يذكرون أنّ للأفناء مفردًا، ولكنّهم كانوا مختلفين فيه: أهو فَنْء، أم فَنى بالألف المقصورة، أم فنا بالألف الممدودة، أم فِنْو؟

4- أنّ ابن الأثير ذكر رأيَيْن في مفرد أفناء، هما: فِنْو وفِناء، ولكنّه أكّد الأوّل، بدليل قوله: وقيل، وبدليل أنّه جاء بجمع الفِناء على أفنية، وهذا يدلّ على نفيه لهذا الرّأي، وإثباته الأوّل.

وأيًّا كان المفرد فلا ضير، والمهمّ وجود مفرد للأفناء خلافًا لما قاله السّكّريّ في شرحه.

- سُخَّل: وقد وردت في أثناء شرح السّكّريّ للبيت:

"فلقد جَمعْتُ منَ الصِّحابِ سَرِيَّةً
خُدْبًا لِداتٍ غَيرَ وَخْشٍ سُخَّلِ

...السُّخَّل: الضّعاف... قال أبو سعيد: ولا أدري ما واحد السُّخَّل"[22].

والسّكري هنا لا يقول:" لا مفرد له " بل يقول: "ولا أدري ما واحد السُّخَّل" وهذا سهم له، وكونه لا يعرف مفرده،لا يعني عدم وجوده، فلعلّ غيره يعرفه، ولكنّه لم يصل إليه علم به.

وحين بحثت في معاجم اللغة، وجدتها تسير في سبيليْن: الأولى: الّذين ينكرون وجود مفرد لها، أو أنّها تتساوى مع المفرد، وهم:

1- الفراهيديّ(ت175هـ)، إذ يقول:"... ويقال للأوغاد من الرّجال: سُخَّل وسُخّال، لا يفرد منه واحد"[23].

2- ابن دريد (ت321هـ)، إذ يورد رأييْن متضاربيْن، الأوّل ينسبه إلى أبي عبيد الّذي يرى فيه أن لا واحد لها من لفظها، فيقول: "وقوم سُخَّل: ضعاف. أبو عبيدة: لا واحد لها من لفظها، قال الشّاعر:

ولقد جمعت من الصّحاب سريّة
خُدْبًا لداتٍ غيرَ وَخْشٍ سُخَّل"[24].

أمّا الرّأي الآخر، فيورده من غير نسبة إلى أحد، ولعلّه رأيه، ولكنّه ينقض ما قاله أبو عبيدة، إذ يقول: "ورجل سُخَّل وقوم سُخَّل، الواحد والجمع فيه سواء، وهو الضّعيف، قال الشّاعر:

سُجَراءَ نفسي غيرَ جمعِ أُشابةٍ
حُشُدٍ ولا هُلْكِ المَفارشِ سُخَّلِ

ويروى: عُزَّل"[25]، وهذا البيت الّذي لم ينسبه هو البيت التّالي للبيت الّذي أدير الكلام عليه من شعر أبي كبير الهذليّ باختلاف في بعض الكلمات وضبطها[26].

3- الأزهريّ (ت370هـ) الّذي يقول: "ويقال للأوغاد من الرّجال: سُخَّل وسُخّال، ولا يعرف منه واحد"[27].

4- الجوهريّ (ت393هـ) الّذي يقول: "والسُّخَّل: الضّعفاء من الرّجال، لا واحد له...، ويقال أيضًا: سخّلت الرّجل، إذا عبته وضعّفته، وهي لغة هذيل"[28].

5- ابن فارس(ت395هـ) الّذي يقول: "والسُّخَّل: الرّجال الأراذل، لا واحد له من لفظه"[29].

6- ابن سيده(ت458هـ) يعيد رأي ابن دريد الّذي يرى فيه أنّ المفرد والجمع سواء، فيقول: "رجال سُخَّل: ضعفاء، ابن دريد: الواحد والجمع في السُّخَّل سواء"[30].

أمّا السّبيل الأخرى، فهي الّذين أثبتوا وجود مفرد لكلمة السُّخَّل، وهم:

1- أبو عمرو الشّيبانيّ (ت206هـ) الّذي ذكر أنّ مفرد هذه الكلمة هو سخل، فيقول: "وقال الهذليّ: السُّخَّل: الضّعاف من الرّجال، والواحد سَخْل"[31].

2- ابن سيده (ت458هـ) الّذي يناقض ما قاله في المخصّص، إذ ينقل رأيًا لابن جنّي عن خالد بوجود مفرد لهذه الكلمة هو سَخْل، فيقول: "ورجال سُخَّل وسُخّال: ضعفاء أرذال، قال أبو كبير:

فلقد جمعت من الصّحاب سريّة
خُذْبًا لِداتٍ غيرَ وَخْشٍ سُخَّل

قال ابن جنّي: قال خالد: واحدهم سَخْل..."[32].

3- ابن منظور (ت711هـ) الّذي يورد رأي ابن جنّي عند ابن سيده ورأي الأزهريّ، ويرسل الكلام إرسالا من غير أن يخلص إلى رأي، فيقول: "ورجال سُخَّل وسُخّال: ضعفاء أرذال، قال أبو كبير:

فلقد جمعت من الصّحاب سريّة
خُذْبًا لداتٍ غيرَ وَخْشٍ سُخَّلِ

قال ابن جنّي: قال خالد: واحدهم سَخْل...التّهذيب: ويقال للأوغاد من الرّجال: سُخَّل وسُخّال، قال: ولا يعرف معه واحد"[33].

4- الفيروزباديّ (ت816هـ) الّذي يقول: "ورجال سُخَّل وسُخّال: كسكّر ورمّان: ضعفاء أرذال. الواحد: سَخْل"[34].

5- الزّبيديّ(ت1205هـ) الّذي يكرّر ما قيل، فيذكر رأي ابن جنّي بوجود المفرد ورأي الأزهريّ بعدمه[35].

ونخلص بعد هذا الاستعراض إلى أنّ أوّل من قال بوجود مفرد هو أبو عمرو الشّيبانيّ(ت206هـ) وهو معاصر للخليل بن أحمد الّذي قطع بعدم وجود مفرد، وتتالت المعاجم بعد ذلك بين من يثبت ومن ينكر، ومن يسوّي بين المفرد والجمع، ومن يذكر رأيَيْن مناقضيْن ويَذَرُ الكلام عائمًا.

ولا ننسَ أنّ السّكّريّ في هذه الكلمة قد ذكر عدم معرفته، خلافًا للّذين جاءوا بعده من المعجميّين المنكرين لوجود المفرد. وأنتهي إلى القول بوجود مفرد لكلمة سُخَّل وهو سَخْل، مع كلّ هذه الآراء الّتي أوردتُها وأقرّت بعدم وجوده.

ثانيًا: المفرد والجمع واحد

وقد ورد هذا في موطن واحد في شرح البيت الآتي:

"ومَثْلَفٍ مثلِ فَرْقِ الشّعرِ تَخْلِجُه
مَطارِبٌ زُقُبٌ أَمْيالُها فِيْحُ

...الزُّقُب: الضّيّقة،...، وروى الأخفش: مطاوب، وهي الطّرق، واحدها مطابة. وقال: زَقَب: واحده وجمعه سواء"[36].

وهنا، لا بدّ أن نتلبّث عند الواو في: وقال، فهل هي معطوفة على الأخفش؟ أو أنّها استئنافيّة؟ لا نستطيع الحكم ولا التّرجيح، فنحن غير معنيّين بإسناد هذا الرّأي إلى السّكّريّ أو إلى الأخفش الآن، ولكنّ الّذي يعنينا هو تحقيق هذا الرّأي، ويعنينا كذلك ضبط هذه الكلمة، فقد ضبطت زُقْب بضمّ الزّاي وتسكين القاف وبضمّهما معا، وذكر المحقّق في الحاشية ذلك، ثمّ ضبطت مرّة أخرى بفتح الزّاي والقاف.

وقد نظرت في المعاجم الّتي أوردت هذه الكلمة، فكانت في ثلاث سبل:

الأولى: ما وافق شرح السّكّريّ، وظهر ذلك في معجم واحد هو جمهرة اللغة، إذ يقول:" وطريق زقب: ضيّق، الواحد والجمع سواء. طريق زَقَب وطرق زَقَب"[37].

الثّانية: الّتي تذكر ما يوافق السّكّريّ وما يخالفه، وهي:

1- ما ذكره ابن سيده في معجميْه، إذ بيّن في المحكم أنّ لكلمة زقب مفردًا، ويمكن أن تأتي مفردًا وجمعًا، فيقول:"والزَّقَب: الطّريق الضّيّقة. واحدتها زَقَبَة. وقيل: الواحد والجمع سواء"[38]. كما بيّن في المخصّص ما قاله في المحكم، ولكنّه نسب القول بالمفرد إلى الخليل، والقول بأنّ الواحد والجمع سواء إلى ابن دريد، فيقول: "الزَّقب: الضّيّقة. ابن دريد: الواحد والجمع فيه سواء. صاحب العين: الواحد زَقَبَة"[39]. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّنا لم نجد رأي الخليل هذا في العين، والّذي ذكره في مادّة زقب هو:"زقبه في جحره فانزقب فيه"[40]، ولم يزد على هذا شيئًا، وقول ابن سيده المنقول عن الخليل إشارة مهمّة إلى أنّ في العين الّذي بين أيدينا نقصًا.

2- ما ذكره ابن منظور، إذ يقول: "والزَّقَب: الطّريق. والزَّقَب: الطّرق الضّيّقة، واحدتها زَقَبَة، وقيل: الواحد والجمع سواء"[41].

3- ما ذكره الفيروزباديّ، إذ يقول: "والزَّقَب (محرّكة): الطّريق الضّيّق، واحدته بهاء، أو هي والجمع سواء"[42].

4- ما ذكره الزّبيديّ، إذ يقول: "والزَّقَب(محرّكة): الطّريق الضّيّق، والزَّقَب: الطّرق الضّيّقة، واحدته زَقَبَة(بهاء أو هي والجمع سواء). والزَّقَب: الضّيّقة، ويروى: زُقُب، بالضّمّ"[43].

الثّالثة: المعاجم التي تخالف رأي السّكّريّ، إذ بيّنت أنّ لهذه الكلمة مفردًا، ولم تشر إلى استعمالها مفردًا أو جمعًا، وهي معجم واحد هو تهذيب اللغة، إذ ورد فيه: "والزَّقَب مَطْرَبة ضيّقة، والواحد زَقَبَة"[44].

فنلحظ بعد هذا الاستعراض أنّ كلمة زَقَب تأتي محرّكة بفتح الزّاي والقاف، ومحرّكة كذلك بضمّهما، كما أنّ معجمًا واحدًا فقط ذكر أنّ لهذه الكلمة مفردًا وهو تهذيب اللغة، من غير أن يذكر الرّأيَيْن: الوجود والعدم. ونستطيع أن نخلص إلى أنّ السّكّريّ حين قطع بأنّ الواحد والجمع سواء قد جانبه الصّواب،

ولو أنّه فعل كما فعل فيما تقدّم وذكر أنّه لم يعرف مفردًا لها لكان أجدى وأقوم، ونرى أنّ الأزهريّ كان له فضل التّفرّد في الإشارة إلى وجود مفرد لهذه الكلمة.

ثالثًا: مجيء المفرد في موضع الجمع

وقد ورد هذا في موطن واحد في كلمة "رسول" في أثناء شرح البيت الآتي:

"أَلِكْني إليها وخيرُ الرّسو

لِ أعلمُهم بنواحي الخَبَرْ

... وخير الرّسول: يريد الرّسل، والرّسول في موضع جمع"[45].

وتعدّ هذه إشارة مهمّة من السّكّريّ إلى أنّ هذه الكلمة تعامل معاملة الجمع، وهي تحتاج إلى مزيد من البحث، فالخليل يرى أنّ الرّسول بمعنى الرّسالة يؤنّث ويذكّر، فيقول: "والرّسول بمعنى الرّسالة يؤنّث ويذكّر، فمن أنّث جمعه أرسلا، وقال: قد أتتها أرسلي، والرُّسُل جمع الرّسول، وفي لغة: هي رسول، وهنّ رسول"[46]، فهنا يشير إلى أنّ رسولا تأتي جمعًا للمؤنّث.

وقد تحدّث الجوهريّ عن هذه الكلمة فقال:"...وقوله تعالى: إنّا رسول ربّ العالمين، ولم يقل رسل ربّ العالمين؛ لأنّ فعولا وفعيلا يستوي فيهما المذكّر والمؤنّث والواحد والجمع، مثل عدوّ وصديق"[47].

ويورد ابن سيده رأي السّكّريّ في هذا البيت، فيقول: "فأمّا قول أبي ذؤيب:

أَلِكْني إليها وخيرُ الرّسولِ أعلمُهم بنواحي الخَبَرْ

قال السّكّريّ: الرّسول هنا في موضع جمع، كقولك: كثر الدّينار والدّرهم. قال ابن جنّي: أرى بينهما فرقًا، وذلك أنّ الدّينار والدّرهم هنا جنسان، وهما فيعال وفِعْلَل، وليس واحد من هذيْن المثاليْن من المُثُل الّتي تصلح للواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث، ورسول فَعول، وفَعول قد يأتي للواحد والجميع والمذكّر والمؤنّث، قال الله سبحانه: "فإنّهم عدوّ لي" يريد أعداء، وقال تعالى:"فمنها رَكوبهم" فالرّكوب هاهنا جماعة، وقالوا: رجل صبور وامرأة صبور ورجل كنود وامرأة كنود ورجل كفور وامرأة كفور ورجل عجول وامرأة عجول، فسوّوْا بينهما في فَعول وذلك لمشابهة فَعول لفُعول الّتي هي المصدر، ألا ترى أن ليس بينهما إلا فتحة الأوّل وضمّته لا غير، والمصدر يفيد الجنس ويقع على آحاده وجموعه، وليس الدّينار والدّرهم من هذا الطّريق في قبيل ولا دبير، ألا ترى أنّه لا نسبة بينهما وبين المصدر كنسبة فَعول إلى فُعول"[48].

ويذكر الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: "إنّا رسول ربّ العالمين" أنّه يجوز التّسوية بين الواحد والتّثنية والجمع، وذكر بيت أبي ذؤيب موضع البحث وقال: "فجعله للجماعة"[49].

ويورد السّهيليّ ملحظًا مهمًّا في هذا السّياق فيقول:"... إذ قد يعبّر بالواحد عن الاثنيْن والجماعة في مثل هذا اللفظ، تقول: أنت رسولي، وهي رسولي، تسوّي بين الجماعة والواحد والمذكّر والمؤنّث، وفي التّنزيل: فأْتيا فرعون فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"[50].

ويعيد القرطبيّ كلام الجوهريّ الّذي أثبتّه آنفًا، فيقول: "وقال الجوهريّ: فَعيل وفَعول ممّا يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع، كقوله تعالى: إنّا رسول ربّ العالمين، وقوله: والملائكة بعد ذلك ظهير"[51]، ثمّ ذكر بيت أبي ذؤيب من غير نسبة.

ويوضّح ابن منظور المسألة توضيحًا شاملا مؤكّدًا ما اقتبسته قبلا، فيقول: "والرّسول: بمعنى الرّسالة، يؤنّث ويذكّر...ويقال: هي رسولك...وفي التّنزيل العزيز: إنّا رسول ربّ العالمين، ولم يقل: رسل؛ لأنّ فَعولا وفَعيلا يستوي فيها المذكّر والمؤنّث والواحد والجمع، مثل: عدوّ وصديق، وقول أبي ذؤيب:

أَلِكْني إليها وخيرُ الرّسولِ أعلمُهم بنواحي الخَبَرْ

أراد بالرّسول الرّسل، فوضع الواحد موضع الجمع...وقد يكون للواحد والجمع والمؤنّث بلفظ واحد"[52].

وقد فصّل الزّبيديّ الكلام على رسول وأعاد ما قيل[53]، ولا حاجة بي إلى إعادته، ولكنّه نقل رأي الزّمخشريّ في الكشّاف عن شيخه بأنّه "قد جاء في طه: إنّا رسولا بالتّثنية... الرّسول يكون بمعنى المرسَل والرّسالة، ففي طه بمعنى المرسَل، فلم يكن بدّ من التّثنية، وفي آية الشّعراء بمعنى الرّسالة، فجازت التّسوية فيه، إذا وصف به، بين الواحد والمثنّى والجمع، كالوصف بالمصدر"[54].

ونخلص بعد هذا الاستعراض إلى أنّ كلمة رسول تأتي مذكّرة ومؤنّثة ومفردة ومثنّاة وجمعًا، وهي مثل بعض الكلمات الّتي وردت في القرآن الكريم وعوملت مفردة وجمعًا، مثل: الطّفل، والعدوّ، وظهير.

رابعًا: إطلاق الجمع على المثنّى

وقد ورد هذا في أثناء شرح البيت الآتي:

"وكنتُ كعَظْمِ العاجِماتِ اكتَنَفْنَه

بأطْرافِها حتّى استَدَقَّ نُحولُها

...قال ابن حبيب: أطرافها: أسنانها، ويقال أيضًا: أطرافها: الأطراف الّتي تليها من العظم، وله طرفان، فجعله جمعًا... وبأطرافه: وإنّما له طَرَفان، كما يجعل الاثنان جمعًا، كما تقول: أخذنا بأطراف عظمه، وإنّما يريد طرفي عظمه"[55].

ولإطلاق الجمع على المثنّى شواهد معتبرة، إذ وردت في

القرآن الكريم آيات دالّة على ذلك، وقد تحدّث السّيوطيّ عن هذا ضمن حديثه عن إقامة صيغة مقام أخرى، فقال: "ومثال إطلاقه على المثنّى: قالتا أتينا طائعين، قالوا: لا تخف خصمان، فإن كان له إخوة فلأمّه السّدس، أي أَخَوان، فقد صغت قلوبكما أي قلباكما، وداود وسليمان إذ يحكمان إلى قوله: وكنّا لحكمهم [56].

وقد عقد ابن عبدربّه كلامًا مقتضبًا على مثل هذا سمّاه (قولهم في جمع الاثنيْن والواحد) [57]، وجلب شواهد من القرآن الكريم ومن الشّعر على جمع الاثنيْن والواحد، ومنها قوله تعالى: وألقى الألواح، وإنّما هي لوحان[58].

ونجد في إعراب القرآن حديثًا مفصّلا عن جمع الاثنيْن تحت عنوان "ما جاء في التّنزيل من الجمع يراد به التّثنية" ومن ذلك قوله:"... وقالوا: كلّ شيء من شيئيْن فتثنيتهما جمع، كقولك: ضربت رؤوس الزّيديْن، وقطعت أيديهما وأرجلهما، وهذا أفصح عندهم من رأسيهما، وكرهوا أن يجمعوا بين تثنيتيْن في كلمة واحدة، فصرفوا الأوّل إلى لفظ الجمع؛ لأنّ التّثنية جمع في المعنى؛ لأنّ معنى الجمع ضمّ شيء إلى شيء، فهو يقع على القليل والكثير، وأنشدوا:

ومَهْمَهَيْن قَذَفَيْن مَرْتَيْنْ

ظَهْراهما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

فأمّا قوله تعالى: فلا أقسم بربّ المشارق والمغارب، فقيل: هو من هذا الباب، لقوله: ربّ المشرقيْن وربّ المغربيْن، فعبّر عن التّثنية بالجمع..." [59].

وقد أفاض سيبويه في هذه المسألة، فقال تحت عنوان: "هذا باب ما لفظ به ممّا هو مثنّى كما لفظ بالجمع: "وهو أن يكون الشّيئان كلّ واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما وأحسن عواليهما. وقال عزّ وجلّ: إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما، والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما، فرّقوا بين المثنّى الّذي هو شيء على حدة وبين ذا، وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان، فتكلّم به كما تكلّم به وأنتم ثلاثة. وقد قالت العرب في الشّيئيْن اللذيْن كلّ واحد منهما اسم على حدة وليس واحد منهما بعض شيء كما قالوا في ذا؛ لأنّ التّثنية جمع، فقالوا كما قالوا: فعلنا. وزعم يونس أنّهم يقولون: ضع رحالهما وغلمانهما، وإنّما هما اثنان، قال الله عزّ وجلّ:وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب، إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا: لا تخف، خصمان، وقال: كلا فاذهبا بآياتنا إنّا معكم مستمعون"[60].

ونفهم من كلّ ما تقدّم أنّ إطلاق الجمع على المثنّى من سَنَن العرب في القول في الجاهليّة، وجاء القرآن الكريم بتصديق ذلك في مواطن متعدّدة منه، ويبدو أنّ العرب قد كرهت –كما ورد في إعراب القرآن–أن تجمع تثنيتيْن في كلمة واحدة، وعلى هذا ما جاء في بيت الشّعر موضع البحث في كلمة: أطرافها، وهو يريد طرفيْها، وما ذكره السّكّريّ من إطلاق الجمع على المثنّى.

خامسًا: الجمع الّذي خالف القياس

ويقصد به الجمع الّذي جاء شاذًّا، وقد بدا هذا في خمسة مواطن، هي:

الأوّل: في شرح البيت الآتي:

"جاوَزْتُه حينَ لا يمشي بِعَقْوَتِه

إلا المَقانِبُ والقُبُّ المَقاريحُ

...والمقاريح: الخيل القُرَّح، يريد: قارح ومقاريح"[61].

وقد اجتهدت لأجد نظيرًا لمثل جمع فاعل على مفاعيل، فما وجدت، والّذي وجدته هو تأكيد لكلام السّكّريّ، فابن سيده يقول: "وجمع القارح قوارح وقُرَّح وحكى السّكّريّ: مقاريح على غير قياس، وأنشد لأبي ذؤيب:

جاوزته حين لا يمشي بعَقْوَتِه

إلا المقانبُ والقُبُّ المقاريحُ

كأنّه جمع مقراح ونظيره ملامح ومذاكير"[62]، ويذكر ابن سيده[63]، وابن منظور[64]، والزَّبيديّ[65] رأي السّكّريّ، ولكنّهم ينسبونه إلى ابن جنّي الّذي يرى أنّ هذا من شاذّ الجمع، يعني أن يكسّر فاعل على مفاعيل، وهو في القياس كأنّه مقراح، كمذكار ومذاكير ومئناث ومآنيث.

والّذي يعنينا هنا هو أنّ هذا الجمع شاذّ كما نظر السّكّريّ وأقرّ ذلك ابن جنّي، ولكنّ الّذي يدعو إلى التّساؤل هنا هو إسناد الرّواية في كتابي ابن سيده: ففي المخصّص ينسب الرّأي إلى السّكّريّ ولا يذكر ابن جنّي، وفي المحكم ينسبه إلى ابن جنّي ولا يذكر السّكّريّ، ولعلّ مردّ هذا إلى السّهو والنّسيان، أو إلى أنّ ابن سيده قد ألّف المحكم بعد المخصّص وتبدّى له رأي ابن جنّي ولم يكن قد عرفه، فأثبته في المحكم،ولم يذكر رأي السّكّريّ، على أساس أنه قد ذكره واستوفاه في المخصّص، ولكنّ صفوة القول تقودنا إلى الإقرار بشذوذ هذا الجمع، وعدم وجود نظير له فيما استطعت البحث فيه.

الثّاني: رأي السّكّريّ في كلمة نُبوح في البيت الآتي:

"كأنّ ابنةَ السَّهْمِيِّ دُرَّةُ قامِسٍ

لَها بَعدَ تَقْطيعِ النُّبوحِ وَهيجُ

...نبوح: يقال: الصّدف، والواحد: نَبّاحَة، جمع على غير قياس"[66]. وقد بحثت فلم أجد أحدًا يذكر هذا الرّأي، كما أنّي لم أجد من يذكر أنّ فَعّالة تُجْمَع على فُعول، بل وجدت أنّ لهذه الكلمة مفردًا يتوافق مع القياس، فابن سيده في معجميْه:

المحكم والمخصّص يذكر أنّ "النّبّاح: صدف بيض صغار يُجاء بها من مكّة تجعل في القلائد والوُشُح وتدفع بها العين، الواحدة: نَبّاحة"[67]، ويذكر ابن منظور الرّأي نفسه[68]، والزّبيديّ كذلك[69] وهذا يعني أنّ نَبّاحة مفرد نَبّاح.

وقد وجدت نظيرًا لزنة المفرد (فعّالة) الّتي تجمع على فعّال، وهو الصَّوّان، إذ يذكر الفارابيّ:"الصَّوّانة: واحدة الصَّوّان، وهي حجارة صلبة"[70].

وننتهي إلى أنّ رأي السّكّريّ لم يأخذ به أحد من المعجميين، كما أنّ ابن سيده الّذي ينقل عن السّكّريّ–بدليل أخذه عنه في كلمة القارح والمقاريح–لم يذكر رأيه هذا، وأحسب أنّ ابن سيده لو اقتنع به لذكره، فالبيتان في شرح أشعار الهذليّين، وهما أمامه؛ لذلك أرى أنّ ابن سيده لم يذكر هذا الرّأي؛ إهمالا له وعدم اقتناع به.

كما أنّ أصحاب المعاجم بعد السّكّريّ قد ذكروا أنّ النّبّاحة صدف بيض صغار، ولم يذكروا رأي السّكّريّ، ولعلّ هذا يبدو تصحيحًا لما جاء به، كما أنّ أحدًا من هؤلاء المعجميّين لم يذكر أنّ النّبوح تعني الصّدف، بل هي أصوات القوم وضجّتهم، والّذي يظهر لي أنّ السّكّريّ قد خلط بين النّبوح والنّبّاحة بمعنى الصّدف.

الثّالث: يورد السّكّريّ في شرح البيت الآتي رأيه في جمع كلمة "المصادر":

"فَرَفَّعْتُ المَصادِرَ مُسْتَقيمًا

فَلا عَيْنًا وَجَدْتُ وَلا ضِمارا

... المصادر: الطّرق، أي استقمت فيها،...، ويقال: المصادر: صدر مطيّتي، جمعها على غير القياس...، ومصادر: يصدر، يذهب. أبو عبد الله: مصادر: مذاهب"[71].

وما يعنينا هنا قوله بأنّ كلمة صدر مفرد مصادر على غير القياس، ولكنّني وجدت ابن جنّي يعيد هذا الكلام من غير نسبته إلى السّكّريّ، ثمّ يستشهد بقول سيبويه فيقول: "قيل: المصادر جمع صدر على غير قياس، مثله ما حكاه صاحب الكتاب: شبه ومشابه"[72]. وقد قال سيبويه:"...ألا تراهم قالوا: ملامح ومشابه وليال، فجاء جمعه على حدّ ما لم يُستعمل في الكلام، لا يقولون: ملمحة ولا ليلاة، ونحو ذا كثير"[73].

كما وجدت بعض الأمثلة الّتي جرت على مثل هذا، فابن سيده يذكر قائلا: "والمعازف: الملاهي، واحدها مِعْزَف ومِعْزَفَة، وقيل: واحدها: عَزْف على غير قياس، ونظيره: ملامح ومشابه، في جمع شَبَه ولمحة"[74].

وقد أعاد ابن منظور الكلام نفسه فقال:"...يقولون للواحد: عَزْف، والجمع معازف، رواية عن العرب، فإذا أفرد المِعْزَف، فهو ضرب من الطّنابير ويتّخذه أهل اليمن وغيرهم، يجعل العود مِعْزَفًا"[75]. وكرّر الكلام نفسه كذلك الزّبيديّ[76]، غير أنّه جعل مفرد المعازف عُزْفًا، بضمّ العين لا بفتحها.

وإذن فلا بدّ من التّوقّف مليًّا عند عبارة أنّها على غير قياس، فقد وجدنا أشباهًا لمثل هذا الجمع، كما ذُكر سابقًا: عَزْف وشبه ولمحة، بدليل قول سيبويه الّذي أثبتناه: ونحو ذا كثير، فنحن أمام أربعة جموع، وهي تحتاج إلى مراجعة وتدقيق، وأحسب أنّ مزيدًا من البحث قد يُعْثِر الباحث على نظراء لهذه الجموع.

ويمكن أن نجعل الموطن الرّابع في حديثنا عن الجمع الّذي خالف القياس ضمن هذا البند؛ لأنّه لصيق به تمامًا، فيقول السّكّريّ في شرح البيت الآتي عن كلمة "مفاقر":

"وجَنَّبْتِه كَلْبًا وكَعْبَ بنَ عامِرٍ

وحَلَّ عَلى بادي المَفاقِرِ مُعْدِم

...المفاقر: جمع فَقْر على غير قياس"[77].

فقد ذكر الزّمخشريّ[78]، وابن الأثير[79]، وابن منظور[80]، والزّبيديّ[81] ما ذكره السّكّريّ من غير نسبة القول إليه، مستشهدين بتمثّل معاوية بيت الشّمّاخ الآتي:

لَمالُ المَرْءِ يُصْلِحُه فَيُغْني

مَفاقِرَه أَعَفُّ مِنَ القُنوعِ

ثمّ يقولون: المفاقر: جمع فَقْر على غير قياس، كالمشابه والملامح، ويجوز أن يكون جمع مَفْقَر مصدر أفقره أو مُفْقِر.

وقد استشهد الزّبيديّ فوق هذا ببيت للنّابغة، يقول فيه:

فأهلي فِداءٌ لامرىءٍ إنْ أتيتُه

تقبّلَ معروفي وسَدَّ المَفاقِرا

وزاد اليوسيّ فقال: "والمفاقر جمع فَقْر على غير قياس، مثل مذاكير لذكر ومحاسن لحسن"[82].

ونحن أمام كلمات: المصادر والمفاقر والمحاسن نستطيع أن نضيف إلى ما قلناه آنفًا بأنّه قد توافر عدد من الكلمات جاءت على غير قياس واحد، فلم لا نتّخذها مثلا ونقول: إنّ القول بخروجها على القياس غير صحيح، فهي قد أصبحت تشكّل مقياسًا وحدها، لذلك أرى أن لا ضرورة لبقاء القول بمخالفتها القياس وفقًا لهذه الأمثلة الّتي ذكرت.

الرّابع: يذكر السّكّريّ في شرح البيت الآتي رأيه في جمع كلمة "السّوائل":

"فيومًا بأذنابِ الدَّحوض ومَرَّةً

أُنَسِّئُها في رَهْوِه والسَّوائل

... والسّوائل: جمع مسيل"[83].

ومما يجدر ذكره أنّ السّكّريّ ذكر المفرد والجمع من غير أن يشير إلى أنّه قد خالف القياس، ولعلّ في هذا إشارة إلى عدم إنكاره ذلك، وقد علّق محمود شاكر في الحاشية على هذا

الأمر، ويستدَلّ من تعليقه أنّه ينكر رأي السّكّريّ، وقد ذكر ابن جنّي في تعليقه على كلمة جوازيه في نصف البيت: "من يفعل الخير لا يعدم جوازيه، فظاهر هذا أن يكون جوازيه جمع جازٍ، أي لا يعدم شاكرًا عليه، ويجوز أن يكون جمع جزاء، أي لا يعدم جزاء عليه. وجاز أن يجمع جزاء على جواز لمشابهة المصدر اسم الفاعل، فكما جمع مسيل على سوائل، نحو قوله: وكنت لقى تجري عليه السّوائل أي السّيول،كذلك يجوز أن يكون جوازيه جمع جزاء"[84]. وقد كرّر ابن سيده[85]، وابن منظور[86] قول ابن جنّي.

ونعود إلى رأي آخر لابن جنّي يعضد رأيه فيقول في تعليقه على هذا البيت: "والسّوائل: جمع مسيل، وهو ما سال فيه الماء من الأودية، هذا ممّا تقدّم القول على نظيره، وذلك أنّ المسيل لمّا أشبه المصدر نحو: المسير والمحيض جمعه جمع اسم الفاعل فقال: السّوائل، فأمّا أبو عليّ رحمه الله فأنشدنا:

فليتكَ حالَ البَحرُ دونَك كلُّه

وكنتَ لَقًى تَجري عليه السّوائل

وذهب إلى أنّه جمع"سيل" وكلاهما على تشبيه المصدر باسم الفاعل، والمكان جارٍ مجرى المصدر لاشتراكهما في جريانهما على الفعل"[87]، وأحسب أنّ التّسويغ الّذي قدّمه ابن جنّي كافٍ لتوضيح رأي السّكّريّ.

وبعد، فيخلص البحث إلى النّتائج الآتية:

1- استطاع البحث نقض بعض الآراء الّتي قال بها السّكّريّ، مثل: إنكاره وجود مفرد لكلمة الأفناء، وقوله بأنّ مفرد كلمة زقب وجمعها سواء، بالعودة إلى كتب اللغة والمعاجم، والاستناد إلى آراء علماء اللغة فيها.

2- كان السّكّريّ يراوح بين إعلانه عدم معرفته بمفرد كلمة ما، ونفيه وجود مفرد لها كذلك، فالأمران مختلفان،فعدم معرفته تبرئة له، إذ إنّه يعترف بأنّه لم يصل إليه علم بهذا، وأمّا نفيه فهو خطأ كبير، خاصّةً بعد أن يثبت غير ذلك.

3- كان السّكّريّ في بعض إشاراته إلى الجموع يرسل الكلام إرسالا، فيبدو مضطربًا كما حدث في شرحه لكلمة النّوب، ونراه يخلط كذلك، مثل شرحه لكلمة النّبوح، وقد استطاع البحث توضيحها بدقّة بالعودة إلى آراء اللغويّين والمعجميّين.

4- استطاع البحث تفصيل بعض آراء السّكّريّ مثل كلمة رسول، ورأيه في إطلاق الجمع على المثنّى.

5- جمع البحث عددًا من الكلمات الّتي تجمع على مفاعل، مثل صدر وشبه وفقر وعزف وذكر وحسن، ويرى الباحث أنّ هذه الكلمات يمكن أن تشكّل مادّة وحدها في صيغ منتهى الجموع.

6- أنّ للسّكّريّ آراءً في الجموع المدروسة قد أخذ بها بعض اللغويّين، فمنهم من كان ينسبها إليه، ومنهم من لم يكن يفعل.

الهوامش

(1) الفهرست: 178-179.
(2) الفهرست: 180.
(3) الفهرست: 178.
(4) شرح أشعار الهذليّين 1: 144.
(5) إصلاح المنطق: 126، ولنلحظ أنّه ذكر حالفها بالحاء المهملة.
(6) المخصّص: السّفر الثّامن: 178.
(7) خزانة الأدب 5: 499.
(8) لسان العرب(مادّة نوب) 1: 776.
(9) تاج العروس(مادّة نوب) 4: 312.
(10) المصدر السّابق(مادّة نوب) 4: 313.
(11) شرح أشعار الهذليّين 1: 256.
(12) المخصّص: السّفر الثّالث: 124.
(13) تهذيب اللغة 15: 479.
(14) المحيط في اللغة 10: 400.
(15) التّمام في تفسير أشعار هذيل: 127.
(16) البصائر والذّخائر 4: 129.
(17) النّهاية في غريب الحديث والأثر 3: 477.
(18) لسان العرب (مادّة فني) 15: 165.
(19) سبل الهدى والرّشاد 1: 224.
(20) المصدر السّابق 4: 506.
(21) المصدر السّابق 5: 422.
(22) شرح أشعار الهذليّين 3: 1071.
(23) العين 4: 198.
(24) جمهرة اللغة 1: 598.
(25) المصدر السّابق 2: 1166.
(26) شرح أشعار الهذليّين 3: 1071.
(27) تهذيب اللغة 7: 172.
(28) الصّحاح 5: 1728.
(29) مقاييس اللغة 3: 145
(30) المخصّص 2: 98.
(31) الجيم 2: 118.
(32) المحكم والمحيط الأعظم 5: 48.
(33) لسان العرب (مادّة سخل)11: 332.

(34) القاموس المحيط(مادّة سخل):1014.
(35) تاج العروس (مادّة سخل) 29: 193.
(36) المصدر السّابق 1: 125–126.
(37) جمهرة اللغة: 334.
(38) المحكم والمحيط الأعظم 6: 159.
(39) المخصّص: السّفر الثّاني عشر: 44.
(40) العين(مادّة زقب): 5: 93.
(41) لسان العرب (مادّة زقب) 1: 451–452.
(42) القاموس المحيط(مادّة زقب): 94.
(43) تاج العروس (مادّة زقب) 3: 23.
(44) تهذيب اللغة 8: 439.
(45) شرح أشعار الهذليّين 1: 113.
(46) العين (مادّة رسل) 7: 241.
(47) الصّحاح 4: 1709.. والآية في سورة الشّعراء: 16.
(48) المخصّص: السّفر الثّاني عشر: 225–226. والآيتان على التّوالي في السورة الشّعراء: 77، ويس 72.
(49) الكشّاف 4: 381–382.
(50) الرّوض الأنف 1: 195. والآية في سورة الشّعراء: 16.
(51) الجامع لأحكام القرآن 19: 438–439. والآيتان على التّوالي في سورة الشّعراء: 16، والتّحريم: 4.
(52) لسان العرب (مادّة رسل) 11: 283–284.
(53) تاج العروس (مادّة رسل) 29: 72–74.
(54) المصدر السّابق (مادّة رسل) 29: 74، وانظر الكشّاف 4: 382.
(55) شرح أشعار الهذليّين 1: 175.
(56) الإتقان في علوم القرآن: 1520. والآيات على التّوالي: فصّلت: 11، وص: 22، والنّساء: 1، والتّحريم: 4، والأنبياء: 78.
(57) العقد الفريد 6: 202.
(58) المصدر السّابق 6: 202. والآية في سورة الأعراف: 150.
(59) إعراب القرآن 3: 787–788، القَذَف: البعيد. المَرْت: الّذي لا ينبت. والآيتان على التّوالي في سورة المعارج: 40، وسورة الرّحمن: 17
(60) الكتاب: 3: 621–622. والآيات على التّوالي: التّحريم: 4، والمائدة: 38، وص: 21، والشعراء: 15.
(61) شرح أشعار الهذليّين 1: 127.
(62) المخصّص السّفر السّادس: 138.
(63) المحكم والمحيط الأعظم 2: 404.
(64) لسان العرب 2: 560.
(65) تاج العروس 7: 47.
(66) شرح أشعار الهذليّين 1: 133.
(67) المحكم 3: 296، والمخصّص السّفر الرّابع: 53، وفيه ينسبه إلى العين ولم يفعل ذلك في المحكم،وقد أشرنا إلى هذا في الحديث عن مقاريح، كما ينبىء هذا أنّ في العين نقصًا كما كنّا قد ذكرنا ذلك.
(68) لسان العرب 2: 611.
(69) تاج العروس 7: 161–162.
(70) ديوان الأدب 3: 359.
(71) شرح أشعار الهذليّين 2: 741–742.
(72) التّمام في تفسير أشعار هذيل: 89.
(73) الكتاب 3: 275.
(74) المحكم والمحيط العظم 1: 392.
(75) لسان العرب 9: 244.
(76) تاج العروس 24: 155.
(77) شرح أشعار الهذليّين 2: 778.
(78) الفائق في غريب الحديث 1: 297.
(79) النّهاية في غريب الحديث والأثر 3: 463–464.
(80) لسان العرب 5: 61.
(81) تاج العروس 13: 337.
(82) زهر الأكم في الأمثال والحكم 2: 165.
(83) شرح أشعار الهذليّين 2: 795.
(84) الخصائص 2: 491–492.
(85) المحكم والمحيط الأعظم 7: 347.
(86) لسان العرب 14: 143.
(87) التّمام في تفسير أشعار هذيل: 113.

المصادر والمراجع

السّيوطيّ (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدّراسات القرآنيّة(د.ت)، المملكة العربيّة السّعوديّة، وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف..

ابن السّكّيت (ت244هـ)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون(د.ت)، دار المعارف بمصر.

الزّجّاج، إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، 1963م، وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة.

أبو حيّان بن العبّاس(ت414هـ) البصائر والذّخائر، تحقيق وداد القاضي، 1408هـ – 1988م، دار صادر، بيروت، ط1.

الزّبيديّ، محمّد مرتضى (ت1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس:

الجزء الرّابع: تحقيق عبد العليم الطّحاوي، ومراجعة محمّد بهجة الأثري وعبد السّتّار أحمد فرّاج، راجعته لجنة فنّيّة من وزارة الإعلام: 1407هـ– 1987م، ط 2، مطبعة حكومة الكويت.

الجزء السّابع: تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، راجعته لجنة فنّيّة من وزارة الإرشاد والأنباء، 1415هـ– 1994م، طبعة ثانية مصوّرة، مطبعة حكومة الكويت.
الجزء الثّالث عشر: تحقيق حسين نصّار، راجعه عبد العليم الطّحاوي وعبد السّتّار أحمد فرّاج، بإشراف لجنة فنّيّة من وزارة الإعلام، 1394هـ– 1974م، مطبعة حكومة الكويت.
الجزء الرّابع والعشرون: تحقيق مصطفى حجازي، راجعته لجنة فنّيّة من وزارة الإعلام، 1408هـ– 1987م، مطبعة حكومة الكويت.
الجزء التّاسع والعشرون: تحقيق عبد الفتّاح الحلو، راجعه أحمد مختار عمر وخالد عبد الكريم جمعة، 1418هـ – 1997م، الكويت.
ابن جنّي، أبو الفتح (ت392هـ)، التّمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السّكّريّ، حقّقه وقدّم له أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرّزّاق الحديثي وأحمد مطلوب وراجعه مصطفى جواد، 1381هـ– 1962م، ساعدت وزارة المعارف على نشره، مطبعة العاني، بغداد، ط 1.
الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت370هـ)، تهذيب اللغة:
الجزء السّابع: تحقيق عبد السّلام سرحان، مراجعة محمّد عليّ النّجّار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مطابع سجلّ العرب، القاهرة.
الجزء الثّامن: تحقيق عبد العظيم محمود ومحمّد عليّ النّجّار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مطابع سجلّ العرب، القاهرة.
الجزء الخامس عشر: تحقيق إبراهيم الأبياريّ، 1967م، دار الكتاب العربيّ، مطابع سجلّ العرب، القاهرة.
القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد (ت671هـ) الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التّركي وآخرين، 1427هـ – 2006م، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط 1.
الشّيباني، أبو عمرو، الجيم، تحقيق عبد العليم الطّحاوي، ومحمّد مهديّ علام، 1395هـ–1975م، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة.
خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون: 1401هـ – 1981م، ط 1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرّفاعي بالرّياض.
ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، 1406هـ– 1986م، ط 3، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.
الفارابيّ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت350هـ)، ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، 1396هـ– 1976م، مطبعة الأمانة، مصر، مجمع اللغة العربيّة.
اليوسيّ، الحسين بن مسعود بن محمّد نور الدّين (ت1102هـ)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق وشرح قصيّ الحسين، منشورات مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
ابن هشام، الإمام أبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعميّ السّهيليّ(ت581هـ) الرّوض الأُنُف في تفسير السّيرة النّبويّة ومعه السّيرة النّبويّة للإمام أبي محمّد عبد الملك بن هشام المعافريّ(ت213هـ) علّق عليه ووضع حواشيه مجدي بن منصور بن سيد الشّورى (د.ت)، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان
الإمام الصّالحيّ، محمّد بن يوسف (ت942هـ)، سبل الهدى والرّشاد في سيرة خير العباد، تحقيق مصطفى عبد الواحد،القاهرة، 1392هـ – 1972م، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، يشرف على إصدارها محمّد توفيق عويضة.
السّكّريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليّين، رواية أبي الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ النّحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمّد الحُلْوانيّ، عن السّكّريّ، حقّقه عبد السّتّار أحمد فرّاج راجعه محمود محمّد شاكر، 1425هـ– 2004م، مكتبة التّراث، القاهرة، ط2.
الجوهريّ، إسماعيل، الصّحاح: تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، طبع على نفقة السّيّد حسن شربتلي، مطابع دار الكتاب العربيّ بمصر.
ابن عبد ربّه الأندلسيّ(ت 328هـ)، العقد الفريد، بتحقيق محمّد سعيد العريان، 1372هـ – 1953م، المكتبة التّجاريّة الكبرى.
الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (175هـ)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي، 1405هـ،من منشورات دار الهجرة، إيران، قم، ط 1.
الزّمخشريّ، محمود (ت538هـ)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق عليّ محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 2.
ابن النّديم، أبي الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق(ت385هـ)، الفهرست، تحقيق رضا – تجدّد.(د.ت).
الفيروزابادي(ت817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف محمّد نعيم العرقسوسي، 1426هـ – 2005م،مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط8، بيروت، لبنان.
سيبويه(ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، 1408هـ– 1988م، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
الزّمخشريّ، محمود بن عمر (ت538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، شارك في تحقيقه فتحي عبد الرّحمن أحمد حجازي، 1418هـ – 1998م، مكتبة العبيكان، ط 1، الرّياض.
ابن منظور، محمّد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
ابن سيده، عليّ بن إسماعيل (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة:
الجزء الأوّل: تحقيق مصطفى السّقّا وحسين نصّار، 1377هـ – 1958م، ط 1،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

الجزء الثّاني: تحقيق عبد السّتّار أحمد فرّاج، 1377هـ–1958م، ط 1، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
الجزء الثّالث: تحقيق عائشة عبد الرّحمن، 1377هـ– 1958م، ط1، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
الجزء الخامس: تحقيق إبراهيم الأبياريّ، 1391هـ– 1971م، ط1، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
الجزء السّادس: تحقيق مراد كامل، 1392هـ– 1972م، ط1، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
الجزء السّابع: تحقيق محمّد عليّ النّجّار ، 1393هـ – 1973، ط1، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، محمّد محمود الحلبي وشركاه– خلفاء.
الصّاحب بن عبّاد (ت385هـ)، المحيط في اللغة، بتحقيق محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1414هـ– 1994م.
ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ(ت458هـ)، المخصّص، المعروف تحقيق لجنة إحياء التّراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.(د.ت).
أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت395هـ)، مقاييس اللغة، بتحقيق وضبط عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1399هـ– 1979م.
مجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد الجزريّ، ابن الأثير (ت606هـ)، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود محمّد الطّناحي وطاهر أحمد الزّاوي، المكتبة الإسلاميّة، ط 1: 1383هـ – 1963م.

Abu Sa’eed Alsukkary's Point of Views in Plurals in Alhuthaliyeen’s Poetry: an Analysis and Study

Reem Farhan Alma’ayta*

ABSTRACT

Abu Sa’eed Alsukkary's is one of the greatest scholars who investigated poets, poetry, poetry works, and made several poetry collections (dawaween) for many tribes. This research examines the explanation that Alsukkari had presented about Alhuthaliyeen’s poetry where he included many cases that deserve studying and investigating along with his opinions in language, syntax, and morphology. What astonished my was his opinions in plurals where many views were reported but without the need to break any barriers. I will focus here on the plurals that looked similar in his works but not following the customary works of the Arabs; those are plural of no singular, uncustomary plural, singular instead of plural, singular and plural in one word, using plural for dual, and using singular as plural.

The methodology used in this work will be based on presenting the point of views of Alsukkari and then examining it thoroughly through dictionary references. The researcher will also look into the books of syntax, language, and morphology and any other related source then discussing these opinions in details for the sake of putting things into their perspectives.

It became clear to the researcher that some of the opinions of Alsukkari were approved by the linguists later, but they reported these opinions without crediting him because it is well known or because they opposed him in some of those. As mentioned in the research.

Keywords: Abu Sa’eed Alsukkary, plurals, Alhuthaliyeen’s poetry.

* Department of Humanities, Faculty of Engineering Technology, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 5/5/2014 and Accepted for Publication on 17/6/2014.